ملخص

تبحث هذه الدراسة في الأسباب التي تدفع بالمستورد الفلسطيني للتوجه للاستيراد عبر وسيط إسرائيلي وبشكل غير مباشر من الأسواق الدولية، عوضًا عن الاستيراد المباشر دون وسيط. بالإضافة لتوضيح النتائج المالية والاقتصادية المترتبة على اعتماد السوق الفلسطيني، بشكل رئيس على السوق الإسرائيلي، في محاولة لتقدير قيمة الخسارة المتحققة من الإيرادات الجمركية لخزينة السلطة الفلسطينية والمترتبة على الاستيراد غير المباشر. وتطرح الدراسة في هذا الشأن بعض المقترحات لتشجيع المستورد الفلسطيني على الاستيراد مباشرة من الدول المنتجة.

وخلصت الدراسة إلى أن أبرز الأسباب التي تدفع بالمستورد الفلسطيني للسوق الإسرائيلي تتمحور حول صعوبة العوائق غير الجمركية التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على المستورد الفلسطيني، وعدم وجود منطقة جمركية فلسطينية مستقلة عن الجانب الإسرائيلي، مما يرفع من تكلفة عملية الاستيراد، ويزيد من تعرض السلع المستوردة للتلف والسرقة. ورغم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية من خلال الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتحسين وضع الاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية، والتقدم الواضح في مجال التحصيل الضريبي، إلا أنها لم تستطع حتى تاريخه الاستقلال عن الجانب الإسرائيلي، والحد من تبعات الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات المبرمة. ومن أهم الأسباب التي تدفع المستورد الفلسطيني من الاستيراد عبر وسيط إسرائيلي أيضًا؛ أن بعض الأسواق العالمية –لأسباب سياسية– تعتبر السوق الفلسطيني جزءًا من الغلاف

التجاري للسوق الإسرائيلي، مما يحرم السوق الفلسطيني من الحصول على بعض الوكالات الدولية بشكل مستقل عن السوق الإسرائيلي.

وقدمت الدراسة عددًا من المقترحات لتعزيز الاستيراد المباشر للأراضي الفلسطينية، ترتبط بأداء السلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بالأمور اللوجستية وتطوير المهارات والكفاءات الفلسطينية في مجال فحص المواصفات، والمقاييس، ليكون من الممكن التوجه لتنفيذ مشروع منطقة التخليص الجمركي الخاصة بالبضائع المستوردة مباشرة للأراضي الفلسطينية، وإعادة ترتيب للعلاقات التجارية الفلسطينية –الإسرائيلية عبر اتفاقيات جديدة عوضًا من اتفاق باريس الاقتصادي. كما أكدت الدراسة أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تحفيزه للدخول للأسواق العالمية.